

## تحليل أثر الانفاق العام على مؤشر البطالة في العراق للفترة من 2004 - 2020

### Analysis of the impact of public spending on the unemployment index in Iraq for the period (2004-2020)

م . م. ليث حليم مالك عبد الحسين الحجي

Laith Haleem Malik Al-Hchemi

laithhaleem95@gmail.com

جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد

الكلمات الرئيسية: الانفاق العام، مؤشر البطالة، الانفاق الاستثماري، الانفاق التشغيلي، العراق

Keywords: Public expenditure, Unemployment rate, Investment expenditure, Operational expenditure, Iraq.

#### المستخلص

هدف البحث إلى تحليل أثر الانفاق العام في مؤشر البطالة في العراق للفترة من (2004 – 2020) ومعرفة مدى مساهمة السياسة الانفاقية في تخفيض مؤشر البطالة عن طريق دراسة التطور الزمني للنفقات العامة ومعدلات البطالة، واعتمد البحث المنهج الاستقرائي في وصف وتحليل المتغيرات، كما اعتمد أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تحليل العلاقة وقياس أثر الانفاق العام في مؤشر البطالة وقد تمت الاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS v26، وتضمنت بيانات البحث إجمالي الانفاق العام السنوي ومؤشرات البطالة للمدة المدروسة، وقد توصلت الدراسة لعدة استنتاجات أهمها وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين الانفاق العام ومؤشر البطالة، ووجود أثر معنوي للانفاق العام في مؤشر البطالة بلغ (62.8%)، وعليه أوصى البحث بعدة توصيات أهمها تكثيف الجهود البحثية لدراسة العوامل الأخرى المؤثرة في حجم البطالة، واعتماد سياسة انفاقية متوازنة تأخذ على عاتقها دعم المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات العامة في العراق.

#### Abstract

The research aims to analyze the impact of public expenditure on the unemployment rate in Iraq for the period from 2004 to 2020. It seeks to determine the extent to which fiscal policy contributes to reducing the unemployment rate by studying the temporal evolution of public expenditures and unemployment rates. The research adopts an exploratory approach to describe and analyze the variables. Additionally, it utilizes the simple linear regression method to analyze the relationship and measure the impact of public expenditure on the unemployment rate. The statistical software SPSS v26 is employed for data analysis. The research includes data on the total annual public expenditure and unemployment indicators for the specified period. The study concludes several key findings, including a strong inverse correlation between public expenditure and the unemployment rate. It identifies a significant impact of public expenditure on the unemployment rate, accounting for 62.8%. Based on these findings, the research recommends several actions,

including intensifying research efforts to study other factors influencing unemployment, adopting a balanced fiscal policy that supports investment projects, and emphasizing the need to diversify the Iraqi economy rather than relying solely on oil as the primary source of general revenue.

## المقدمة

بعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية الذي يعكس بوضوح مدى دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد، ذلك الدور الذي يبقى مثاراً للجدل بين مدارس الفكر الاقتصادي، إذ تنظر إليه المدرسة الكلاسيكية في نطاق الدولة الحارسة الذي ينحصر دورها في مجال توفير الأمن والعدالة مع بعض الحاجات الأساسية للنشاط الاقتصادي، غير أن هذه الرؤية وقفت عاجزة أمام تفسير الأسباب الموجبة لأزمة الكساد العظيم، والتي على إثرها جاء الفكر الكينزي الذي أعطى دوراً أكبراً للدولة في الاقتصاد عبر بوابة السياسة المالية والتي تركز على قيام الدولة بالإنفاق العام لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد في نطاق ما يسمى بالدولة المتدخلة، غير أن تعاضم هذا الدور لم يقف عند هذا الحد والذي وصل إلى ما يعرف بالدولة المنتجة بل وحتى المحتكرة للإنتاج وهو الفكر الذي جاء به الاشتراكيون لينسفوا الفكر الكلاسيكي بالكامل، ويجعلوا للدولة السلطة المطلقة في التدخل بالاقتصاد، الأمر الذي جعل النفقات العامة تتزايد بشكل كبير في الدول الاشتراكية بسبب ما يقع على عاتق الدولة من تسيير عمليات الإنتاج والتوزيع وتصحيح الاختلالات الهيكلية ومعالجة الأزمات.

لقد رافق هذا الاختلاف الفكري بين المدارس الاقتصادية حول الإنفاق العام ودور الدولة في الاقتصاد اختلاف آخر حول مشكلة البطالة، والتي نظر إليها الكلاسيكيين كمشكلة اختيارية، وإن آليات السوق (العرض والطلب) كفيلة بتصحيح الاختلالات الاقتصادية ومنها مشكلة البطالة، غير أن المدرسة الكينزية رأت بأن توازن العمل عن طريق السياسة المالية يحدث عبر تدخل الدولة بواسطة الإنفاق العام لزيادة الطلب الفعلي ومن ثم زيادة معدل الاستهلاك الذي من شأنه تحفيز الإنتاج وبالتالي توفير المزيد من الوظائف نتيجة ما يسمى بتأثير المضاعف، في حين رأى الاشتراكيون أن مشكلة البطالة تظهر نتيجة لانخفاض الطلب الاستهلاكي للطبقة العمالية بسبب تدني الأجور مقابل حصول الرأسماليين على فائض القيمة وزيادة التراكم الرأسمالي، الأمر الذي جعل الاشتراكيين يدعون إلى توسع ملكية الدولة وإيلائها الدور الأكبر في الإنتاج وتنظيم الأجور وبالتالي معالجة أزمة البطالة.

إن مشكلة البطالة في العراق وعلاقتها بالإنفاق العام ظهرت بوضوح بعد العام 2003 نتيجة لما مر به العراق من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، فضلاً عن غياب الهوية الحقيقية للاقتصاد العراقي، الذي يصفه الكثير من الخبراء بأنه اقتصاد هجين بين الرأسمالية والاشتراكية العامة، لهذا ونتيجة لأحادية الاقتصاد العراقي المرهون بأسعار النفط العالمية، بقيت مشكلة البطالة إحدى أهم التحديات التي تواجه الحكومات المتعاقبة والتي وقفت في كثير من الأحيان عاجزة عن إيجاد الحلول الحقيقية لها تارة لأسباب موضوعية وتارة أخرى لأسباب استثنائية معقدة لا يمكن حصرها، لهذا نحاول في هذه الدراسة التركيز على تحليل العلاقة بين معدلات البطالة والإنفاق العام كون الأخير أحد أهم المتغيرات المؤثرة في ظاهرة البطالة لاسيما في بلد مثل العراق يعتمد كلياً على الإنفاق العام في خلق الطلب الفعلي وتحفيز الإنتاج.

## المبحث الأول: منهجية البحث

**أولاً: مشكلة البحث:** إن أزمة البطالة في العراق أصبحت من الأزمات المركبة في الاقتصاد العراقي نتيجة للزيادة المطردة في حجم السكان مما يجعل السياسة الإنفاقية في تحدٍ مستمر لمحاولة التقليل من

معدل البطالة في البلد عن طريق توجيه الانفاق العام لخلق الوظائف، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في محاولة لمعرفة أثر الانفاق العام في مؤشر البطالة في العراق، وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- ما طبيعة العلاقة بين الانفاق العام ومؤشر البطالة في العراق؟
- هل تساهم الزيادة في الانفاق العام في تخفيض مؤشر البطالة في العراق؟
- ثانياً: أهداف البحث يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يأتي:
- تحليل تطور حجم الانفاق العام ومؤشر البطالة خلال مدة البحث.
- معرفة طبيعة العلاقة بين الانفاق العام ومؤشر البطالة في العراق من خلال قياس درجة الترابط.
- قياس مدى مساهمة الزيادة في الانفاق العام في تخفيض مؤشر البطالة في العراق.
- تقييم فعالية السياسة الإنفاقية والوقوف على دورها في خلق الوظائف.
- ثالثاً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كون مشكلة البطالة في العراق أصبحت ذات أبعاد متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية مما يجعلها تهدد الاستقرار في البلد، ومما لا شك فيه إن للإنفاق العام في العراق دوراً مهماً في التأثير على معدل البطالة لاسيما وأن الاقتصاد العراقي يتميز بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على مصدر أحادي يتمثل في النفط.
- رابعاً: فرضية البحث: بناءً على ما جاء في مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، يمكن وضع الفرضيات الآتية
- توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق العام ومؤشر البطالة
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على مؤشر البطالة
- خامساً: أسلوب البحث: يعتمد البحث على الأسلوب الاستقرائي في وصف وتحليل متغيرات البحث المتمثلة بالإنفاق العام كمتغير مستقل ومؤشر البطالة كمتغير معتمد، بالإضافة إلى الاستعانة بالأسلوب الكمي المتمثل بالانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج SPSS v26.
- سادساً: هيكليّة البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، تضمن الأول منهجية البحث، وتضمن الثاني الجانب النظري للبحث، إذ بين الإطار المفاهيمي للإنفاق العام والبطالة، فيما تضمن المبحث الثالث الجانب العملي للبحث، إذ بحث في تطور الانفاق العام ومعدل البطالة خلال مدة البحث، ودرس العلاقة بينهما احصائياً، لينتهي البحث بالاستنتاجات والتوصيات.
- المبحث الثاني: الجانب النظري: الإنفاق العام وحجم البطالة
- أولاً: الإنفاق العام

1- مفهوم الإنفاق العام: يلعب الإنفاق العام دوراً مهماً في اقتصاديات البلدان على اختلاف المذاهب الأنظمة الاقتصادية، لاسيما في تلك البلدان التي يتم اقتصادها بالتخطيط المركزي واتساع دور الحكومة، إذ ينعكس ذلك من خلال قيام الحكومة بالإنفاق على شراء السلع والخدمات اللازمة للمجتمع، وعلى أساس ذلك يعرف الإنفاق العام بأنه أي مبلغ من الأموال يتم إنفاقه بواسطة الحكومة بهدف إشباع حاجة عامة أو تحقيق هدف معين يخدم أفراد المجتمع ككل (العبيدي، 2011: 56)، كما عرف الإنفاق العام بأنه يتمثل بجميع المدفوعات التي تؤديها الوحدات الحكومية المختلفة لشراء السلع والخدمات الضرورية وذات النفع العام، إذ تتألف المشتريات في العادة من تلك التي لا يستطيع الأفراد توفيرها أو تحتكرها الدولة، ومن الأمثلة على ذلك الإنفاق على البنى التحتية والإنفاق العسكري، والإنفاق على التعليم والصحة وغيرها (الجنابي، 1991: 17)، ومما سبق يتضح أن للإنفاق العام ثلاث سمات أساسية، وكما يأتي:

● **الإنفاق العام مبلغ نقدي:** أي أن الإنفاق العام يكون بشكل مدفوعات نقدية تقوم بها الجهات الحكومية لشراء السلع والخدمات سواء من القطاع الحكومي أو الخاص.

● **الإنفاق العام يهدف لتحقيق منفعة عامة:** إذ أن إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام هو المبرر الوحيد للقيام بالإنفاق العام، ولهذا دائماً ما توطر عمليات الإنفاق بعدد من القوانين التي تنظم ذلك.

● **الإنفاق العام تقوم به مؤسسة أو هيئة حكومية:** إذ أن مصطلح الإنفاق العام جاء لتمييزه عن الإنفاق الخاص الذي يقوم به الأفراد والمؤسسات الخاصة، فالإنفاق العام يؤدي بواسطة الوحدات والمؤسسات الحكومية التي تكون لها السلطة في تحديد النفقة وصرفها وفقاً للقوانين النافذة.

2- **تبويب النفقات العامة:** تتعدد تبويات النفقات العامة بحسب المدارس الاقتصادية والقوانين والأنظمة الخاصة بكل دولة فضلاً عن الرؤى النظرية الخاصة بالخبراء والباحثين في الشأن الاقتصادي، إلا أنه جرت العادة على تبويب الإنفاق العام في تبويبين رئيسيين هما كل من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي بهدف تمييز كل منهما ومعرفة الأهداف التي تبتغي الدولة من كل نوع من التبويبين وكما يأتي:

أ. **الإنفاق الاستهلاكي:** يشير مصطلح الإنفاق الاستهلاكي إلى النفقات التي تؤديها الحكومة لضمان سير عمل المرافق العامة، ومن أمثلة ذلك الأجور والمرتبات التي تدفع للموظفين والعاملين في القطاع العام والإعانات الاجتماعية التي تدفعها الحكومة للعاطلين عن العمل والفئات الفقيرة من المجتمع (البيرماني وداود، 2017: 281). وعلى أساس ما تقدم يعد الإنفاق الاستهلاكي جزءاً مهماً من النفقات العامة إذ يستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنات العامة لاسيما في الدول النامية، إذ يكون ميل الأفراد للاستهلاك كبيراً جداً إلى جانب ضعف الجهاز الإنتاجي، ولهذا يتطلب الإنفاق الاستهلاكي موارد مالية يتوجب على الدولة توفيرها لمقابلة هذا النوع من الإنفاق.

ب. **الإنفاق الاستثماري:** ينصرف هذا النوع من الإنفاق إلى عمليات تكوين رأس المال الثابت والاستثمار في إنشاء البنى التحتية للدول، ويتمثل ذلك في تخصيص جزء من الإنفاق العام لإنشاء المشاريع الاستراتيجية كالمدارس، والمستشفيات، والطرق، والجسور، والمصانع، فضلاً عن تمويل احتياجات تلك المشاريع (الكبيسي وحسن، 2014: 281). ويعد هذا النوع من الاستثمار محبباً لدى الدول بسبب ما يترتب عليه من توليد قيمة نقدية عن طريق الأرباح المتحققة من المشاريع المستثمر فيها إضافة إلى المنافع الأخرى المتحققة منها كالمناافع الاجتماعية، إذ أن النفقات الاستثمارية تخلق قيمة مضافة وتولد دخلاً إضافياً على العكس من النفقات الاستهلاكية.

3- **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:** تتحدد الآثار الاقتصادية للنفقات العامة في مختلف الدول تبعاً للدور الذي للدور الذي تقوم به الدولة لإشباع الحاجات العامة ومدى تدخلها في الاقتصاد، ويتضح ذلك جلياً في الاقتصادات المخططة إذ تزداد النفقات العامة في تلك الدول نتيجة لتوسع دور الدولة في الاقتصاد، كما تتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عدة عوامل منها طبيعة النفقات العامة وطبيعة الإيرادات اللازمة لتغطية، بالإضافة إلى الهدف الذي ترمي الحكومة إلى تحقيقه من وراء الإنفاق، ويمكن تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على مستوى الاستهلاك والإنتاج كما يأتي:

أ) **آثار النفقات العامة على الاستهلاك:** يتضح أثر النفقات العامة في الاستهلاك من خلال الزيادة الأولية التي تحدث في الطلب على أموال الاستهلاك نتيجة للنفقات العامة، ويتمثل ذلك بنفقات الاستهلاك الحكومي التي تؤديها الدولة في صورة أجور ومرتبات للعاملين في القطاع الحكومي ونفقات تشغيلية أخرى بالإضافة إلى ما تخصصه الدولة لتوزيعه على الأفراد في شكل منح أو مساعدات أنو نفقات تحويلية يخصص جزء كبير منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية، فبالنسبة لنفقات الاستهلاك الحكومي

يرى بعض الباحثين أن هذه النفقات تمثل نوعاً من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، إذ بدلاً من أن تمنح الدولة للعاملين دخلاً كبيراً يمكنهم من خلالها استهلاك السلع والخدمات فإنها تقدمها إليهم، وعلى أساس ذلك لا تؤثر هذه النفقات على حجم الاستهلاك الكلي، أما عن آثار النفقات العامة الموزعة على الأفراد، فإن الجزء الأكبر من هذه النفقات يتجه لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات، ولو اعتبرنا هذه النفقات مقابل الأعمال التي يؤديها الأفراد في الاقتصاد الوطني فإنها تكون من النفقات المنتجة، فزيادة دخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف (حشيش، 1992: 116).

ب) **آثار النفقات العامة على الإنتاج:** يتضح أثر النفقات العامة على الإنتاج من خلال ما يعرف بالنفقات الإنتاجية، وهي جزء من التخصيصات المالية التي تخصصها الدولة لأغراض الإنتاج، ف سواء تولت الدولة القيام بالإنتاج عن طريق شركاتها العمومية أو مدة المشروعات الخاصة بالإعانات الاقتصادية، فإنها بذلك تساعد على إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات الأفراد، إضافة إلى إنتاجها لرؤوس الأموال العينية المعدة لأغراض الاستثمار (حشيش، 1992، 111). ومما سبق نكتشف أن آثار النفقات العامة على الإنتاج ترتبط بصورة مباشرة بمعدل الاستهلاك، الذي يولد بالضرورة طلباً على المواد المنتجة، الأمر الذي يستدعي من الحكومة الموازنة في سياستها الإنفاقية بين الاستهلاك والإنتاج بما يسهم في دعم الاستهلاك المحلي من الحاجات الضرورية على ألا يبالغ في ذلك بما يضر الجهاز الإنتاجي للبلد.

4- **حدود الانفاق العام:** هنالك العديد من المحددات التي تنقيد بها الدولة في تحديد حجم الانفاق العام، تعتمد تلك المحددات على قدرة الدولة في تحصيل الإيرادات العامة أولاً وشكل السياسات المالية والأهداف الاقتصادية التي تستهدفها من الانفاق العام، ويمكن وصف حدود الإنفاق العام فيما يأتي:

أ) **قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات العامة:** عادة ما يتحدد مقدار النفقات العامة بما تستطيع الدولة تحصيله من إيرادات عامة، إذ تستخدم الدولة صلاحياتها الواسعة في تحصيل الإيرادات العامة من مصادر متعددة أهمها الضرائب والقروض والإصدارات النقدية، لقد أدت الزيادة في النفقات العامة في ظل التطور الاقتصادي وسعي الدولة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والتشغيل الكامل لمواردها الاقتصادية إلى التفكير في الإيرادات العامة كأولوية على النفقات العامة بشكل معاكس تماماً للفكر التقليدي السائد الذي يهتم بالنفقات العامة كأولوية مطلقة، لهذا بدأت الحكومات بقياس ما تستطيع الحصول عليه من إيرادات يمكن من خلالها تحديد حجم الانفاق العام، إذ أصبحت العوامل الاقتصادية تقيد قدرة الدولة في تحصيل الإيرادات بشكل يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها العامة من النفقات (عبد المجيد، 1996: 51).

ب) **مستوى النشاط الاقتصادي:** يقصد بمستوى النشاط الاقتصادي حالة الاستقرار الاقتصادي السائدة في ابلد، ولا شك أن الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية المؤثرة في النشاط الاقتصادي من خلال تحديده وفقاً للحالة الاقتصادية والسياسة المالية المتبعة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، ففي حالة الانتعاش وعندما يكون الطلب الكلي يفوق العرض الكلي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الضغوط التضخمية يتم تقليل الانفاق العام في محاولة للوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي، والحالة المعاكسة لذلك تحدث في حالة الكساد، إذ تسعى الدولة دائماً لخلق الموازنة بين العرض الكلي والطلب الكلي من خلال استخدام السياسة الإنفاقية (عبد المطلب، 2010: 241).

ت) **طبيعة البنيان الاقتصادي للبلد:** تشير هذه الحالة إلى طبيعة الاقتصاد في البلد ومدى درجة تقدمه، إذ يمكن تحديد الانفاق العام وفقاً لطبيعة البنيان الاقتصادي وهل أن الاقتصاد نام أو متقدم، ففي

الاقتصادات المتقدمة غالباً ما تكون النفقات العامة كبيرة نسبياً بسبب اتساع حجم الاقتصاد بالتالي ارتفاع مستوى الدخل، بالإضافة إلى كثرة الخدمات بعكس الدول ذات الاقتصاد النامي والتي ينخفض فيها حجم الانفاق العام لصغر حجم اقتصادها وضآلة ما لديها من دخل إضافة إلى النطاق الضيق للخدمات المقدمة فيها، وإذا ما تم التحليل على أساس الأهمية النسبية للنفقات العامة نسبة إلى الدخل القومي فإن أهميتها في الاقتصادات النامية تفوق أهميتها في الاقتصادات المتقدمة بالنظر لما للنفقات العامة من دور في عمليات التنمية في تلك البلدان (العلي، 2011: 52).

### ثانياً: البطالة

1- مفهوم البطالة: لا شك أن البطالة أحد أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في التماسك المجتمعي وتهدد سلامة الشعوب، إذ تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة معدلات الفقر والأمراض في البلدان التي تظهر فيها، ويعرف بعض الباحثين البطالة على أنها توقف لا إرادي لجزء من القوى العاملة في المجتمع بالرغم من قدرتهم على العمل، والمقصود بالقوى العاملة هم السكان القادرين على العمل سواء من العاملين أو العاطلين عن العمل، وتعرف المنظمة الدولية للعمل العاطلون عن العمل بأنهم الأفراد الذين لا يعملون لأكثر من ساعة في الأسبوع ولديهم الرغبة والاستعداد والقدرة على العمل، وتختلف البلدان في وضع المعايير للعاطلين عن العمل كأن يكون المقياس يوم لكل أسبوع أو أسبوع لكل شهر (إسماعيل وآخرون، 2008: 95-96)، ويرى بعض الاقتصاديين بأن العاطلين عن العمل هم الأفراد الراغبين بالعمل إلا أنهم لم يحصلوا على فرصة للعمل، فيما يرى البعض الآخر بأن العاطلين عن العمل هم الأفراد القادرين على العمل والمستعدين لذلك إلا أنهم عاجزين عن إيجاد العمل المناسب، وبالرغم من أن التعريف الثاني هو الأكثر دقة إلا أن هنالك صعوبة في تحديد القدرة والاستعداد للعمل، فهناك من يرى بأن الاستعداد للعمل هو البحث عن العمل في حين يرى البعض الآخر أن توفير فرصة عمل بأجر ووقت ومكان مناسب هو ما يعبر عن الاستعداد للعمل (حمو وآخرون، 2007: 96). ويرى الباحث أن البطالة ظاهرة اقتصادية اجتماعية مركبة تظهر نتيجة لهشاشة الاقتصاد وضعف الإمكانيات التخطيطية والتنموية في مواجهتها، لذلك أصبحت من الأزمات المعقدة التي تعاني منها الكثير من البلدان.

2- أسباب البطالة: مما لا شك فيه أن جميع البلدان تعاني من مشكلة البطالة مع تباين معدلاتها من بلد إلى آخر واختلافها تبعاً للبنية الاقتصادية والحالة الاجتماعية نتيجة لتباين العوامل والظروف التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها، فالبطالة في البلدان النامية تختلف في وقعها وأضرارها ومعدلاتها عن البلدان المتقدمة، بالتالي فمن المهم البحث في أسباب البطالة وتسليط الضوء عليها لوضع المعالجات المناسبة لها، غير أن الإحاطة بأسباب البطالة بصورة كاملة أمر معقد للغاية بالنظر لكثرة العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة لذا نذكر أهم الأسباب الشائعة لظاهرة البطالة وكما يأتي (الوادي وآخرون، 2007: 294)

(أ) انخفاض معدلات الاستثمار: إذ يؤدي الانخفاض في معدلات الاستثمار لأي سبب كان إلى ظهور البطالة نتيجة لعدم توفر فرص العمل، وهذا ما تعاني منه في الخصوص الغالبية من البلدان النامية التي تمتلك أعداد كبيرة من العاطلين مع انخفاض كبير في معدلات الاستثمار.

(ب) انتشار ظاهرة الهجرة من الريف إلى مراكز المدن أثرت بشكل ملحوظ في زيادة الطلب على العمل مما ولدت ضغوطاً تضخمية في أعداد العاطلين.

(ت) ظهور الآلات والمكينات التي حلت محل البشر في تأدية الوظائف نتيجة للتطورات التكنولوجية والتقدم العلمي في المجالات الصناعية والزراعية مما أثر ذلك سلباً على زيادة معدلات البطالة.

ث) الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة تجعل من البلد بيئة طاردة للاستثمار والعمل مما يؤدي بلا شك إلى زيادة معدلات البطالة بسبب زيادة العاطلين عن العمل.

ج) ضعف الأنظمة التعليمية في بعض البلدان وعدم مواكبتها لسوق العمل وما يحصل بها من تقدم تكنولوجي وتقني أدى إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم والوظائف المطلوبة مما زادت على إثرها البطالة.

3- أنواع البطالة: تظهر البطالة في صور وأشكال وأنواع متعددة تبعاً لطبيعة البنيان الاقتصادي في البلد والعوامل المؤثرة التي تساهم في ظهورها، فكما تمت الإشارة إليه فإن هنالك عوامل لا حصر لها تؤدي إلى ظهور وتفاقم مشكلة البطالة، لهذا فإن أنواع البطالة تتعدد هي الأخرى ومن تلك الأنواع نذكر منها:

أ) البطالة الهيكلية: يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة للفائض من الأيدي العاملة غير الماهرة أو غير المدربة، إذ يعني في هذه الحالة يكون للدولة عدد كبير من الأيدي العاملة إلا أنها تفتقر للكفاءة الفنية التي تؤهلها للعمل في وسائل الإنتاج الحديثة، كما في التحول من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، وهذا النوع من البطالة يكون واضحاً ومنتشراً في البلدان النامية التي تفتقر الأيدي العاملة فيها إلى الخبرة الفنية للدخول في سوق العمل الحديث (عامر والمصري، 2017: 38).

ب) البطالة الاحتكاكية: يكون هذا النوع من البطالة نتيجة لسببين رئيسيين، الأول عند قيام العامل بتغيير عمله بحثاً عن وظيفة أفضل وأجوراً أعلى لاسيما في أوقات الرخاء الاقتصادي، فغالباً ما يستغرق هذا التغيير وقتاً يكون عندها العام في بطالة مؤقتة، أما السبب الثاني، فهو عند إحلال البدائل التكنولوجية بدلاً من الأيدي البشرية، إذ يكون العامل مضطراً إلى البحث عن وظيفة أخرى وعند ذلك يكون في بطالة تدعى "البطالة الفنية" (الغرباوي، 2020: 38) ..

ت) البطالة الدورية: يظهر هذا النوع من البطالة عند الأزمات الاقتصادية التي تنتج من الدورات الاقتصادية كآزمة الركود الاقتصادي التي يحدث عندها قصور في الطلب عن الإنتاج، إذ يرافق ذلك هبوط في أسعار الخدمات والسلع والأجور وتبعاً لذلك يتم تسريح العاملين من الصناعات التي تعاني من قلة الطلب على منتجاتها، الأمر الذي يؤدي بالعاملين إلى البحث عن وظائف جديدة مما قد يستغرق وقتاً طويلاً يكون العامل نتيجة لذلك في حالة بطالة، ويزول هذا النوع من البطالة بانتهاء الحالة الاقتصادية كما في الخروج من حالة الركود إلى الانتعاش الاقتصادي كما حدث في أزمة الكساد العظيم الذي اجتاحت العالم الرأسمالي عامي 1929-1930 (الغرباوي، 2020: 39).

ث) البطالة الموسمية: يرتبط هذا النوع من البطالة بالتغيرات الموسمية كالتغيرات المناخية والمناسبات الاجتماعية وغيرها، ومن أمثلة ذلك تعطل الصناعات الصيفية في فصل الشتاء وبالعكس، أو تعطل بعض الوظائف في المناسبات الاجتماعية والأعياد، الأمر الذي يتسبب ببطالة لبعض العاملين تتفاوت مدتها تبعاً للحالة المؤثرة، وغالباً ما يكون أثر البطالة الموسمية أقل حدة من البطالة الدورية كونها حالة سريعة ووجود إمكانية لتوقعها والتخطيط لمواجهتها (العوامل، 2021: 141).

ج) البطالة المقنعة: تعد من أخطر أنواع البطالة التي تتعرض لها بعض الاقتصادات، وتكون عندما يحدث فائضاً بعنصر العمل في المشاريع الاقتصادية على حساب الإنتاج، أي أن إنتاجية العامل في قطاع اقتصادي ما تكون مساوية للصفر، وهذا ما نشاهده في الكثير من البلدان الاشتراكية والتي تتبنى التوظيف بهدف القضاء على البطالة دون الاهتمام بإنتاجية القوى العاملة (شكر، 2016: 53).

ح) البطالة المستوردة: تظهر هذه البطالة عند زيادة عدد العاملين الأجانب الذين يكونون مستعدين للعمل بأجور أقل مما يزاحم القوى المحلية على الوظائف (شكر، 2016: 53).

4- وسائل الحد من ظاهرة البطالة: يعد الحد من ظاهرة البطالة عملية معقدة للغاية تعاني منها الكثير من البلدان حتى المتقدمة منها، وذلك نتيجة لتعدد أنواعها إضافة إلى تعدد العوامل المؤثرة فيها والمساهمة في ظهورها، لهذا نجد من الصعوبة للقطاع الخاص التعامل مع ظاهرة البطالة بسبب محدودية ما يمتلكه من صلاحيات وما يسعى إليه من أهداف، مما يقع على عاتق الحكومات وضع المعالجات المناسبة لتخفيف معدلات البطالة، وهنا تجد الحكومة نفسها أمام تضارب للمصالح بين أرباب العمل والعاطلين عن العمل، وتقتصر بعض الأدبيات مجموعة من الوسائل التي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة تبعاً لنوع البطالة والعوامل المؤثرة فيها وكما يأتي: (الجانبى وياس، 2010: 55)

أ) إحدى الطرق المستعملة في الحد من ظاهرة البطالة هي التحكم في نظام الأجور، والتي تعتبر الدخول النقدية للعاملين لقاء عملهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ ينظر للأجور من زاويتين الأولى كونها تمثل تكلفة الإنتاج بالنسبة لأرباب العمل ومن الزاوية الأخرى فإنها تمثل الدخل بالنسبة للعاملين، فالنظرية الاقتصادية تقترح في حالة الركود الاقتصادي رفع الأجور مما يزيد من القدرة الشرائية للعاملين الذي يولد في النهاية طلباً على المنتجات مما يزيد من الإنتاج والذي بدوره يشكل طلباً على الأيدي العاملة الأمر الذي يؤدي إلى زياد فرص العمل والتخفيف من البطالة، أما في حالة التضخم الاقتصادي فنقترح النظرية الاقتصادية خفض الأجور والذي من شأنه تخفيض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتجين وبالتالي تخفيض أسعار المنتجات وزيادة الطلب عليها الأمر الذي يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج مما يوفر فرص عمل جديدة.

ب) يقترح البعض أن تكون الوسائل العلاجية لظاهرة البطالة بحسب نوع البطالة نفسها، أي أنها تختلف تبعاً لنوع البطالة ومسبباتها، ففي البطالة الهيكلية والبطالة الموسمية يمكن التغلب عليها بواسطة رفع الكفاءة الفنية للعاملين والاستفادة من الوسائل العلمية الحديثة في القضايا الاقتصادية، في حين يمكن علاج البطالة المقنعة عبر إعادة توزيع الأيدي العاملة بين القطاعات التي تعاني من فائض فيها إلى تلك التي تعاني من نقص في الكوادر العاملة، أما فيما يخص البطالة الدورية، فيمكن استخدام الوسائل نفسها للقضاء على حالتها الركود الاقتصادي أو التضخم لعلاج مشكلة البطالة.

#### المبحث الثالث: الجانب العملي – العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر البطالة

أولاً: تحليل العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل البطالة في العراق للمدة من (2004-2020): يتناول المبحث الثاني التطور الزمني للإنفاق العام وحجم البطالة للمدة من 2004 إلى 2020 من أجل معرفة التغيرات التي طرأت على كل من المتغيرين وكما يوضحها الجدول (1)

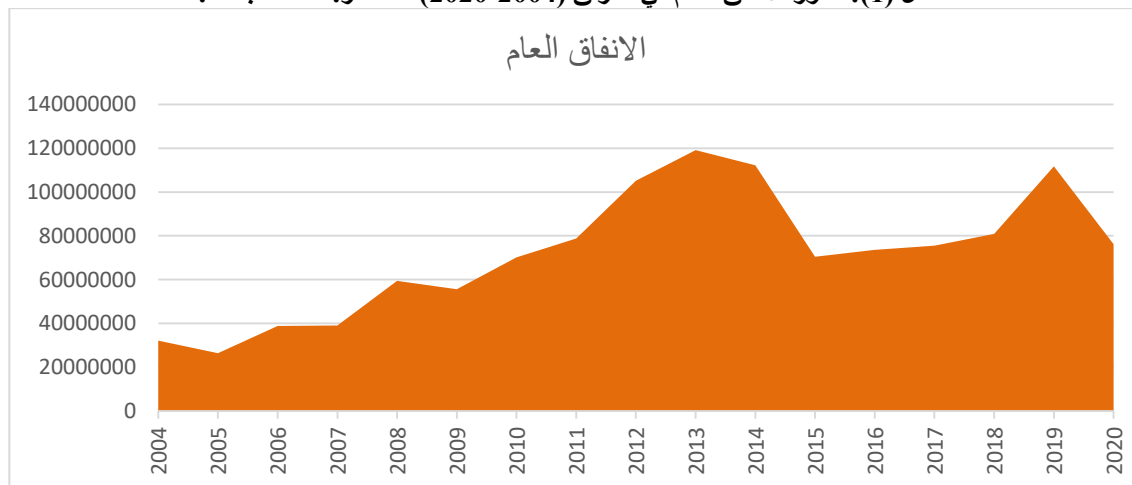
الجدول (1): الإنفاق العام ومؤشر البطالة للمدة من (2004 - 2020)

| السنة | الإنفاق العام (1) | مؤشر البطالة (2) |
|-------|-------------------|------------------|
| 2004  | 32117491          | 26.8             |
| 2005  | 26375175          | 17.9             |
| 2006  | 38806679          | 17.5             |
| 2007  | 39031232          | 15.8             |
| 2008  | 59403374          | 13.4             |
| 2009  | 55589721          | 14.2             |
| 2010  | 70134201          | 12.5             |
| 2011  | 78757667          | 11.9             |
| 2012  | 105139575         | 8.3              |
| 2013  | 119127556         | 10.2             |
| 2014  | 112192126         | 10.6             |
| 2015  | 70417515          | 10.9             |
| 2016  | 73571003          | 11.2             |
| 2017  | 75490115          | 10.7             |
| 2018  | 80873189          | 10.4             |
| 2019  | 111723523         | 9.8              |
| 2020  | 76154387          | 12.3             |

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الإحصائية السنوية

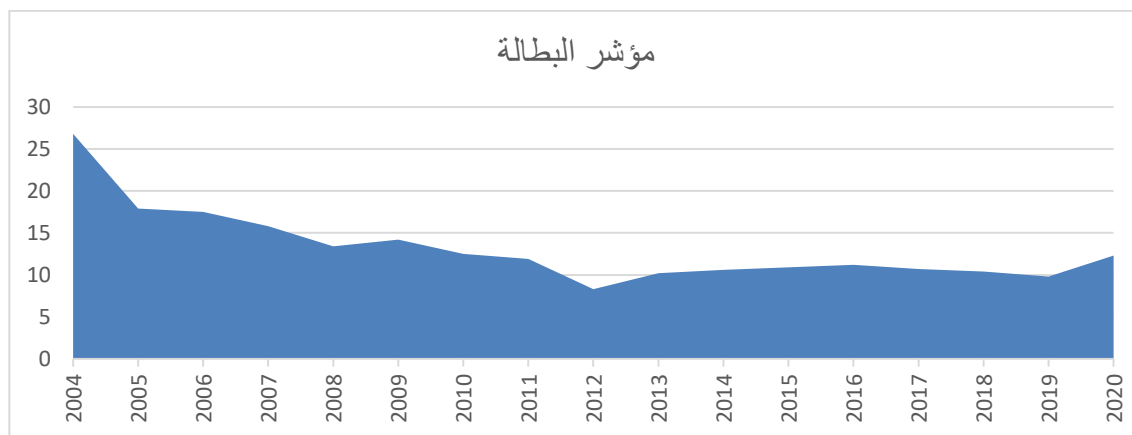
1- **الانفاق العام:** يوضح الجدول (1) أهم التطورات التي شهدتها الانفاق العام خلال مدة البحث (2004-2020)، فقد شهد الانفاق العام في 2005 انخفاضاً مقارنة بعام 2004، إذ بلغت حجم الانفاق العام (38806679) مليون ديناراً، ليعود بعد ذلك بالارتفاع في الأعوام التالية فقد شهد عام 2008 زيادة ملحوظة في الانفاق العام إذ بلغ حجم الانفاق العام (59403374) مليون ديناراً وقد يعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الأمنية في البلد مما انعكس على تحسن أوجه الانفاق العام، ثم اخذ بعد ذلك حجم الانفاق العام بالتزايد نتيجة للتوسع في أوجه الانفاق والزيادة في أسعار النفط التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بشكل كبير، إذ بلغ حجم الانفاق العام الذروة في عام 2013 بمقدار (105139575) مليون ديناراً لينخفض بعد ذلك بشكل طفيف في عام 2014 إذ بلغ (112192126) مليون ديناراً، فيما شهد حجم الانفاق العام في 2015 انخفاضاً كبيراً إذ بلغ (70417515) مليون ديناراً ويعود ذلك إلى أسباب أمنية وعسكرية بسبب زيادة الانفاق العسكري نتيجة لحرب التحرير العراقية، ليتحسن بعد ذلك حجم الانفاق العام في عام 2016 والذي بلغ (73571003) مليون ديناراً ليستمر بعد ذلك الارتفاع الملحوظ في حجم الانفاق العام إذ بلغ ذروته في عام 2019 بمقدار (111723523) مليون ديناراً، وشهد عام 2020 انخفاضاً كبيراً في حجم الانفاق العام والذي بلغ (76154387) ويعود ذلك إلى حالة الركود الاقتصادي التي مر بها العراق والعالم نتيجة انتشار جائحة كورونا والتي انعكست سلباً على حجم الانفاق العام بصورة إجمالية. ويوضح الشكل (1) تطور الانفاق العام في العراق بحسب مدة البحث (2004-2020).

الشكل (1): تطور الانفاق العام في العراق (2004-2020) المصدر: اعداد الباحث.



2- **مؤشر البطالة:** يوضح الجدول (1) أهم التطورات التي شهدتها مؤشر البطالة خلال مدة البحث (2004-2020)، فقد شهد انخفاضاً ملحوظاً في عام 2005 مقارنة بالعام 2004 إذ بلغ مؤشر البطالة (17.9)، ليبدأ بعد ذلك بالانخفاض التدريجي إذ وصل مؤشر البطالة في عام 2008 إلى (13.4)، ليعود بالارتفاع في عام 2009 إذ بلغ (14.2)، فيما شهد مؤشر البطالة ذروة انخفاضه في عام 2012 إذ بلغ (8.3) نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية وزيادة حجم الموازنة العامة التي تم تخصيص جزء كبير منها لقطاع التوظيف الحكومي مما أسهم في انخفاض مؤشر البطالة، قبل أن يعاود المؤشر ارتفاعه إذ بلغ في عام 2013 (10.2) ليبدأ بعد ذلك بالارتفاع بصورة تدريجية، وقد يعزى ذلك إلى الأوضاع الأمنية التي تعرض لها العراق نتيجة لحرب العصابات الإرهابية واحتلال أجزاء واسعة من العراق، إضافة إلى الزيادة السكانية المطردة، الأمر الذي انعكس بشكل واضح في زيادة حجم البطالة، وشهد

مؤشر البطالة انخفضاً طفيفاً في عام 2019 إذ بلغ (9.8) وقد يعزى ذلك إلى استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية بعد انتهاء عمليات التحرير، غير أن مؤشر البطالة عاود الارتفاع بشكل ملحوظ في عام 2020 إذ بلغ (12.3) ويعزى ذلك إلى ما شهده العالم من تفشي جائحة كورونا وحالة الركود الاقتصادي التي ضربت الغالبية من بلدان العالم نتيجة لتوقف حركة التجارة العالمية وانخفاض الناتج العالمي، إذ لم يكن العراق بمعزل عن هذه الظاهرة والتي انعكست على العديد من المؤشرات ومنها مؤشر البطالة. الشكل (2): تطور مؤشر في العراق (2004-2020) المصدر: اعداد الباحث.



#### ثانياً: قياس أثر الإنفاق العام في مؤشر البطالة

1- وصف نموذج التحليل: بغرض قياس أثر الإنفاق العام في مؤشر البطالة في العراق للمدة من (2004-2020) تم استخدام نموذج الانحدار البسيط، إذ يعتبر من الطرق الكمية شائعة الاستخدام لتحليل العلاقة بين متغيرين، ويعد الإنفاق العام في الدراسة الحالية متغيراً مستقلاً فيما يعد مؤشر البطالة متغيراً تابعاً، ويعبر عن نموذج الانحدار الخطي البسيطة وفق المعادلة الآتية:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X + \epsilon_i \quad (1)$$

حيث:

$\beta_0$ : يمثل الحد الثابت

$\beta_1$ : يمثل معلمة المتغير المستقل

$X$ : يمثل المتغير المستقل

$\epsilon$ : الحد العشوائي (خطأ التقدير)

ولأجل ذلك تمت الاستعانة ببرمجية SPSS v26 لتحليل أثر الإنفاق العام في مؤشر البطالة في العراق، كما تمت استخدام برنامج MS Excel لتحضير بيانات الدراسة بما يتوفق ومتطلبات برمجية SPSS.

2- النتائج: يوضح الجدول (2) نتائج نموذج الانحدار لقياس أثر الإنفاق العام على مؤشر البطالة، إذ يتضح معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغ (-0.79) وهو ارتباط عكسي قوي، مما يشير إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض مؤشر البطالة للمدة المدروسة (2004-2020)، كما يوضح الجدول أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (0.628) مما يشير إلى أن 62.8% من التغيرات في المتغير التابع (مؤشر البطالة) حدثت نتيجة للتغيرات التي حصلت في المتغير المستقل (الإنفاق العام) في حين أن 37.2% من التغيرات حصلت نتيجة إلى متغيرات أخرى لم تدخل في

النموذج، وهذا يعكس القدرة التفسيرية العالية للنموذج الخطي، كما يتضح أن مقدار الخطأ المعياري للتقدير في النموذج قد بلغ (2.7).

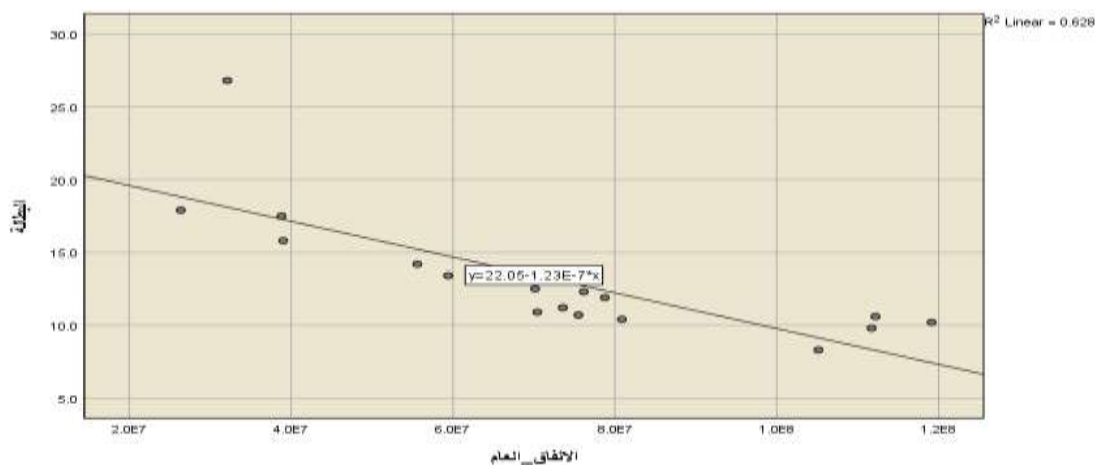
جدول (2): نتائج نموذج الانحدار الخطي

| Std. Error of the Estimate | Adjusted R Square | R Square | R     | Model |
|----------------------------|-------------------|----------|-------|-------|
| 2.7758                     | 0.604             | 0.628    | -0.79 | 1     |

ويوضح الشكل (2) طبيعة العلاقة الخطية بين المتغير المستقل (الانفاق العام) والمتغير التابع (مؤشر البطالة)، إذ يتضح أن العلاقة عكسية بين الانفاق العام ومؤشر البطالة، أي أن زيادة الانفاق العام بوحدة واحد يؤدي إلى انخفاض مؤشر البطالة بمقدار (-0.0000001) وفقاً لمعادلة خط الانحدار للنموذج:

(2)

$$Y = 22.05 - 0.0000001 * X$$



ووفقاً للاختبارات الإحصائية في الجدول (3) الخاصة بمعنوية النموذج، فقد أظهر اختبار (T) أن للإنفاق العام تأثير معنوي على مؤشر البطالة (Sig 0.00) عند مستوى دلالة (0.05) بلغ (-5.03). كما أظهر اختبار (F) أن قيمة F معنوية (Sig 0.00) عند مستوى دلالة (0.05) إذ بلغت (25.36)، وهذا يؤكد معنوية نموذج الانحدار الخطي وجوهرية معامل التحديد البالغة (0.628).

الجدول (3) اختبارات معنوية النموذج

| Model  |       | Sig   |
|--------|-------|-------|
| T test | -5.03 | 0.000 |
| F test | 25.36 | 0.000 |

### الاستنتاجات والتوصيات

**الاستنتاجات:** تتأثر النفقات العامة في العراق كثيراً بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، إلا أنها آخذة بالازدياد بشكل عام في تطورها الزمني تبعاً لنمو حجم الاقتصاد والنمو السكاني.

1- استقرار نسبي لمؤشر البطالة خلال مدة الدراسة رغم حدوث بعض التقلبات والتي قد تعزى إلى متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية.

2- إن وجود معنوية إحصائية عالية لنموذج الانحدار المستخدم في قياس أثر الانفاق العام على مؤشر البطالة يزيد الثقة في نتائج البحث.

3- أشارت نتائج البحث إلى وجود علاقة عكسية قوية بين الانفاق العام ومؤشر البطالة خلال مدة البحث، إذ كلما زاد حجم الانفاق العام انخفض مؤشر البطالة.

4- بينت نتائج البحث أن الانفاق العام يساهم بنحو 63% في التأثير بمؤشر البطالة و37% عوامل مؤثرة أخرى لم تدخل في النموذج.

#### التوصيات:

- 1- ضرورة تكثيف الدراسات والأبحاث لتشخيص العوامل المؤثرة في حجم البطالة كافة، إذ لا يمكن الاعتماد على الانفاق العام وحده في معالجة أزمة البطالة.
- 2- توجيه الانفاق العام بما يخدم تنوع الاقتصاد وعدم الاعتماد على العوائد النفطية في خلق الوظائف، وضرورة دعم القطاع الخاص وجعله شريكاً أساسياً للحكومة في محاربة البطالة.
- 3- اعتماد سياسة إنفاقية متوازنة بين الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري مع ضرورة إيلاء الأخير الأهمية الأكبر كونه يساعد في إنشاء المشاريع التي من شأنها توفير فرص العمل للعاطلين.
- 4- دعم الفئات العاطلة عن العمل مادياً عبر توفير المنح والتسهيلات المالية لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يقلل كثيراً من أعداد العاطلين.
- 5- تأهيل الشباب القادر على العمل ورفع كفاءتهم الفنية عبر إقامة الورش والدورات التدريبية مما يؤهلهم للدخول في سوق العمل.
- 6- العمل على خلق بيئة استثمارية ملائمة تساعد على تحفيز رؤوس الأموال لإقامة المشاريع وذلك عبر تقديم التسهيلات المالية والضريبية وما لذلك من أثر كبير في تخفيف معدلات البطالة.

#### المصادر: References

- 1- سعيد علي محمد العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة، ط1، العراق، 2011.
- 2- الجنابي، طاهر، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1991.
- 3- البيرماني وداود، صالح مهدي ومحمد نوري، "أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق باستخدام نموذج ARDL"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، المجلد 92.
- 4- الكبيسي وحسن، محمد صالح سلمان ونضال قادر، "قياس وتحليل العالقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، المجلد 92.
- 5- حشيش، عادل أحمد، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية، ط1، 1992.
- 6- عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، "اقتصاديات المالية العامة"، ط2، المطبعة الكمالية، القاهرة – مصر، 1996.
- 7- عبد الحميد، عبد المطلب، "اقتصاديات المالية العامة"، ط1، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة – مصر، 2010.
- 8- العلي، عادل فليح، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي"، الجزء الاول، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- 9- اسماعيل، محمد ناصر وآخرون، "واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة (1977-2004)، بحث منشور، مجلة التقني، مجلد 21، عدد 6، 2008.
- 10- حمو، عارف وآخرون، "مبادئ الاقتصاد، دار اللوتس للنشر والتوزيع، ط1، 2003.
- 11- الوادي، محمود وآخرون، "الأساس في علم الاقتصاد"، دار اليازوري العلمية، ط2، عمان، الاردن، 2007.

- 
- 12- الغرباوي، شهدان عادل، "تمويل المشروعات الصغيرة: كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، دار الفكر الجامعي، ط1، 2020.
- 13- العواملة، حسن أحمد علي، "سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"، دار الخليج، ط1، 2021.
- 14- شكر، اسماعيل علي، "مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة"، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2016.
- 15- الجنابي، هيثم عبد القادر؛ باس، اسماء خضير، "واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة التراث الجامعة، عدد 8، 2010.
- 16- عامر، طارق عبد الرؤف؛ المصري، ايهاب عيسى، "البطالة: مفهومها، أسبابها، خصائصها: اتجاهات عربية وعالمية"، دار العلوم، ط1، 2017.
-